THE BRITISH LIBRARY
ORIENTAL AND INDIA OFFICE COLLECTIONS

الفرق بين التسامح والمجاز [illegible] ان التسامح استعمال اللفظ في غير ما هو حقيقة له
بلا قصد علاقة معتبرة اعتمادا على ظهور المراد في ذلك المقام والمجاز ان
يقصد بلفظ معناه المجازي ويراد منه آخر بلفظ آخر دل عليه بذكر ما هو من
متعلقاته لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة [illegible] المذكور [illegible]
[illegible] ١٢ حاشية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على تهذيب المنطق والكلام من [illegible] الاوهام على ترتيب قواعد الاحكام لتحصيل عقائد الاسلام والصلوة
على رسوله الذي ارسله [illegible] ونزل عليه كتابا لا ريب فيه هدى [illegible] وعلى الائمة
المعصومين [illegible] وبعد [illegible] الاول [illegible] القول
[illegible] وبعد فهذه تعليقات [illegible] على قسم المنطق من التهذيب [illegible]
[illegible] على [illegible] نظام وحسن ترتيب [illegible] لفضلاء [illegible]
ذوي الاذهان [illegible] آثار نعمة الله العظيم [illegible]
باخلاق الله [illegible] على خلق الله [illegible] على بلاد الاسلام [illegible]
[illegible] من اهل الفضل والكمال ان ينظروا اليها بعين العناية [illegible]
طريق [illegible] وتبصرة [illegible]
[illegible] هو الوصف بالجميل [illegible] الوصف [illegible] ان يكون بالجميل
[illegible] ان يكون [illegible] على [illegible] ان يكون [illegible] الظاهر والعلانية [illegible]
[illegible] على [illegible] على [illegible]
[illegible] وصف بالجميل [illegible] التعظيم [illegible] الوصف بالجميل
من حيث هو جميل [illegible] التعظيم [illegible] العظيم [illegible]
او [illegible] ان يكون بالجميل [illegible] التوقف [illegible] التعظيم
[illegible] التعظيم الظاهر والتجليل [illegible]
والمراد بالجميل الاختياري [illegible] بالجميل [illegible] القول [illegible]
[illegible] ان ما ذكره المصنف في حاشية [illegible] الا ان [illegible] كذا ذكره المصنف على [illegible]
[illegible] الجميل [illegible] الجميل [illegible] ان [illegible]
القول الاخير [illegible] القول [illegible] الجميل [illegible]
ثم [illegible] ان [illegible] الصفات [illegible] بالاختيار [illegible] جواز ان [illegible] بالايجاب الا ان
[illegible] الكلام [illegible] الاختيار [illegible] ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل [illegible]

[illegible] بين المتوسطين في الواجب غيره [illegible] الفعل والترك [illegible] الايجاب [illegible] القدرة [illegible]
[illegible] الا انه يجب ان يكون [illegible] اختيارية
[illegible] ان لا يكون [illegible] القدرة [illegible] عين ذاته او زائدة
[illegible] بالاختيار [illegible] صدرت بالاختيار [illegible]
[illegible] ان ما كان [illegible] بالاختيار [illegible] الواجب [illegible] بالاختيار [illegible] الذات
[illegible] يكون الاختيار [illegible] الصفات [illegible] الاختيار [illegible] الافعال الاختيارية [illegible]
[illegible] الاختيار [illegible]
[illegible] الاسم المشترك بين القادر [illegible] الواجب
[illegible] الفاعل المختار [illegible] وان لم [illegible]
[illegible] على [illegible] الصفات [illegible] المختار [illegible]
[illegible] بالاختيار [illegible] ان يكون [illegible] الاختيار [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] كون الصفات [illegible]
[illegible] التصنيف [illegible] الصفات قال [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] الاختيار [illegible]
حدوث [illegible] الجواب [illegible] على راي [illegible] المتكلمين
[illegible] الفاعل [illegible] بالاختيار [illegible] ان يكون [illegible] العالم [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] الصفات [illegible] الافعال الاختيارية [illegible] قيل
[illegible] القول الثاني [illegible] القول الاول
[illegible] التحقيق [illegible]
[illegible] الاقوال [illegible]
[illegible] اهل الحق [illegible]
[illegible] التوحيد [illegible]
[illegible] الاصل [illegible]
[illegible]
[illegible] الاولى [illegible]

المصنف عن مباحث كتاب الوجود في المقصد في صحة تقسيم الكسول لمطلق الفصل الى القرب والبعد المصنف عن مباحث كتاب الماهية
ولا في صحة الموصوف اي حيث لمطلق الفصل الى القرب والبعد   وعند الطراد لو كان حسنا لكان حكم دونها ان
مراد القائل المذكور ان اعتبار القرب والبعد بالقياس الى الماهية واحد لا لكون الا ان الفصول المذكورة عن مباحث كتاب
الماهية ذكر من فرس تركب الجنس من امرين متساويين تارة وفرس تركب النوع منهما تارة اخرى او من اجناس مختلفين
وحالتين كما انه لو صار اجزاء الجنس المركب من امرين ثبت وليس انها قريبة بالقياس الى ذلك الجنس والنوع بالقياس
الى النوع كان القرب والبعد معتبرين الى الماهيتين في حالة واحدة لا انها قسم جزء الى القرب والبعد بالقياس الى الماهية
واحد في الفصل المذكور عن مباحث كتاب الوجود في النوع عدم جزئيتها فيه مطلقا وكونهما لما لزم عدم صحة التقسيم
الفصل المذكور عن مباحث كتاب الوجود المعا بعدم صحة تقسيم مطلق الفصل اليهما الا ان الاول لما كان باعتبار القرب
والبعد بالقياس الى الماهية واحدة جاز رفع في الفصول المذكورة عن مباحث كتاب الجنس كان الفصل والجنس
بالقياس الى الكل ان لو قسم مطلق الفصل الى القرب والبعيد لا يمكن ان يذهب الوهم الى ان اعتبارهما كذلك
جاز في الفصل المذكور عن مباحث كتاب الجنس تنبيها على ذلك وكان قوله وفي كشف المعاني اكثر طويل
نشأت المكشف القول بتركب الماهية من امرين متساويين فائدة على ما استدلوا به على الطلانه من وجوه
الاعراض   فانه يحصل بانضمام الفصل التام الى الجنس فيكون محصلا للجنس   والمعلوم الظاهر انه مراده
امرا ولا لما اعم من الجنس التام والنوع التام وكذا الكلام في ان الفصل بل لو ان الجزء في ذلك فقد
اتضح في بيان المتوسط بالقياس الى ما فوق والتحت ان اريد بالمعلوم مطلق الجزء الداخل في ذكره من ان
جزء الكل جزء وان لم اريد به الفصل الداخل هو الظاهر في المقاصد فلا يثبت ما ذكر فلم يعلم الا
ان الفصل المذكور للشيء من جميع ما عداه لفصل مميز لذلك فلا يعلم بعض ما عداه وفيه بحث   اي كلي
او بالمعنى اللغوي اذ لو اريد بالكلي معناه الاصطلاحي لم يصح نفيه ظاهرا لان الكلي الاصطلاحي للوجه
الكلية موجبة جزئية لازمة لها فلا يمكن صدقها دون عكسها بل لا بد من ان يكون بحيث يكون هو ما يكون العكس
على المعنى الاعم من الكلي والجزئي والقضية بكلها ليصح نفيه وتوجيه ما وقع في بعض عبارات من التصريح
بعدم الكلي حيث قالوا انه غير منعكس كليا ولو اريد معناه اللغوي صح نفيه ظاهرا لان العكس اللغوي للكلية
كلية لكن حمل اللفظ المصطلح على المعنى اللغوي بعيد جدا   والاظهر ان الكل جزء الجزء يكون في مسائله ان
كان كل جزء له جزء الشيء آخر لا بد ان يكون مجموعه جزء له لذلك الشيء او عينه كالحيوان بالنسبة الى الحيوان
الناطق بالنسبة الى النفس وذلك لان مجموع الشيء عين جميع اجزائه بديهة فلو كان ذلك الشيء المنسوب
اليه مشتملا على جزء ليس جزء الشيء المنسوب كان جميع اجزائه عينه البتة لكن احتمال العينية لكونها
ضرورية منافية الا بذلك فان قيل كون جزءا له حقيقة ويمكن ان يقال لكن احتمال العينية باطل
هنا ضرورة ان كل جزء لذلك فان كما هو يكون عينه وقطعا انه قد وقع هذا القدر كاف لسياق الكلام

منها جزء م

ما كان جزء له

جزء له ويكون مجموعه جزء له قطعا ولو
لم يشتمل على ما ليس لانه كان في جميع
اجزائه عينه فيكون مجموعه

الوجود به الفصل فله في ذلك الوهم
حيث انه من بالفصل المميز منه
انه كتاب له

[illegible]

الكلام والاول اوفق وعلى المصنف حيث تمم الكلام لو جعل المعدوم في مطلق الوجود او لو جعلت في اعتبار الابهام هو
المساوي وفي بعضها بل لا اعتبار حيث ان تعامل   وبهذا او لم يكن له آه ان ما قال به كما يقتضيه هذا المولف
ان ارادوا من النوع مطلق المقصود لكنه خلاف الظاهر وفيه بحث لان الكلام هنا في ان اي انه في القياس الى
تمام الماهية جنسا كان من المركبات كما هو المشهور على ما ذهب اليه لا ان اعتبر من التقسيم فيه النوع والموقف المذكور
منطبق عليه قطعا وان كان مطلق اي انه عام من الاول بعكس من ان التقسيم مطلقا على ان اي انه
مطلق المشهور في ماهية النوع كما صرح به المحقق وتبع اليه له ولكن لما ان المصنف على ما يليه وقع منه الى الرجعي
على الاصطلاحي فلا وجه له لان على الكل وانه انطباق الموقف الاول على الاصطلاح المشهور غير محقق بل لمعنى
ان المساواة من الحقيقة هو الماهية الموجودة في الخارج فيصح فيه حواشي المحصول الاعتبارية كمفهوم الوجود وغيره ولا بد
تاويلها الى مطلق الماهية حتى يطلق على الاصطلاح المشهور او الى الماهية الموجودة حتى يطلق على الاصطلاح الغير
المشهور   اي انه الرجح قسم الجنس بحكم حيث ان الكلام على ما ذهب اليه المعظم من ان اي انه الرحمن الذي
المحسن اعم من المطابقة والالتزام فيه وهو قوله فقط على المحصول الالتي ان المحسوس من اعتبار فيه لكفية
في الموجودات كما يسمى كيفية قال طلب المساواة من قوله المحسوس فتلك المساواة من ايضا من انه الالهيات
المعلوم فلا بعد لتخصيص الاعراض سواه ايضا   فلا يكمل العامة جميعه آه قبلهم لا يحصل في المقدمة
الاعتبارية حيث على امتياز الان تصورا كيفية كما هو شأن الاعتبار الاعتبارية ولا بد من حمل
التقسيم اعتبار سواء اعتبرت الالة فيه من الحيوان او الاجتماع اي فيه والوزن الذي والكمال مثلا
على التقدير وان كان بالقياس الى المعتبر ولم يحصل به من اجتماع الكل الجنس في امر واحدة
واجتماع النوع مع كونه من الاربع التي فيه باعتبار الجنس فتدبر   فان ما يمنعه انه لا كونه عن
الماهية الموجودة لم يريد ان مراد المحقق من الشيء في قوله اللازم هو الماهية الموجودة مطلقا بحيث على ان النسبة
الى ذي الوجود كما اشير اليه آنفا ومن المعلوم ان القسم الاول المهم من حيث هي ومن الوجود في القسم الثاني
احد الوجودين الخارجي والذهني كونها مطلقا لازم الماهية الموجودة مطلقا وان كان من لوازم الماهية من حيث هي
ولا زم الماهية الموجودة في الخارج من حيث هي موجودة فيه ولازم الماهية الموجودة في الذهن من حيث هي موجودة
والذهن فيخرج به التقسيم المذكور المشهور من لم يعلم اللازم الى ما مثله الا انه على العبارة فعبر عن القسمين
الاخيرين بعبارة واحدة وتبعه ملك الى المحقق ذكره الا انه في توجيه هذا التقسيم ان المعتبر لازم الماهية
اعم من ان يكون لازم الماهية من حيث هي او لازم الماهية المأخوذة مع عارض من عوارضها والقسم الاول
لازم الماهية من حيث هي والثاني لازم الماهية المأخوذة مع عارض من عوارضها ومثل القسم الثاني الذي
هو لازم الوجود بالسواد للحبشي على قياس ما نقل عن بعضهم ولا يخفى ان هذا التوجيه يأبى عن حمل كلامه
هنا على التقسيم الثاني المشهور مع كونه خلاف ما يقتضيه درسه بل الحق حمله على ان التقسيم الثاني المذكور فيه الا

في الحمل

فقد

المقصد

اي نسبة

الاول فالملازمة بالاتحاد وكسب الصفة ولا امتياز بحسب التعينات الاعتبارية وتمنع عدم قبول المشترك بينها للظهور
في صور متعددة وبرهنه في الشفاء وقد يستدل عليه ايضا بان الشيء المعنى بالكلي ان لم يقع على اشياء
فانه ان كان في كل واحد من الاشياء لم يكن شيء بعينه بل كان اشياء وان كان في الكل من حيث
هو كل والكل من هذه الحيثية شيء واحد فلم يقع على الاشياء وان كان في الكل بمعنى التفرقة وفي احاده
كان في كل واحد من ذلك الشيء وان لم يكن في شيء من الآحاد ولا في الكل لم يكن واقعا عليه وحب جزء
المنع الدور بان معنى تحقق الطبيعة في افرادها تحققها تارة متصفة بهذا التعين واخرى بذلك التعين وهذا
بمعنى كونها اشياء كما يصحح كون الشخص الواحد في احوال مختلفة بل متباينة كونه اشياء هذا اقول
الجواب صحيح بلا مرية ان كان قصد المستدل ابطال المعنى الثاني وان كان قصده ابطال المعنى الاول
كما هو الظاهر ففيه ما لا يخفى على متامل وقد يستدل عليه ايضا بان كثيرة من الحقائق كالجنس والفصل و
النوع يصح حمله على فرده فلو وجدت امتنع الحمل بينهما ضرورة امتناع حمل بين الموجودات المتعددة واجيب بانه
انما يكون هذه الحقائق الموجودة بوجود واحد كيف وانتم مصرحون بان حمل الجنس والفصل
والنوع واعلم ان القائلين بوجود الطبيعة تمسكوا بوجهين الاول انه جزء لما تحته من الافراد فانها
عبارة عن تلك الطبيعة مع التشخص وجزء الموجود موجود بالضرورة والثاني انه يطلق على تلك الافراد
ومعلوم انه ليس ذلك الاطلاق بحسب الاشتراك اللفظي او المجاز فوجب ان يكون هناك معنى واحد
موجود في الكل وقد نوقش في الاول بمنع الجزئية ويتجه على الثاني انه من باب احساس الحصة من قبيل الاتفاق
الوجه فلكني هذا اخر الكلام في بيان هذا المرام ۝ رسالة كاتبها فقير مصنفات علام مصطفى حلبي
عرف ملا [illegible] قدس سره

وهو ملاحظة المعقول لتوجه النفس نحو المعلوم قصدا لتحصيل المطلوب المجهول بوجه اريد استعلامه
والمعلوم بوجه غيره لامتناع استعلام المعلوم المطلق والمجهول المطلق وكون الشيء الواحد معلوما
ومجهولا بوجه واحد والمطلوب المجهول اعم من ان يكون تصوريا او تصديقيا والصور
المعقولة التي يلاحظها النفس وتتوجه اليها لتحصيل ذلك المطلوب الخ كذلك فان كان
المطلوب المجهول تصوريا تتوجه النفس نحو المعلوم التصوري سواء كان واحدا كما في الحد بالفصل
وحده والرسم بالخاصة وحدها او اكثر كما في غيرهما وان كان تصديقيا فنحو المعلومات
التصديقية سواء كانت معلومة تصديقية كما في اليقينيات او مظنونة كما في الظنيات او مجهولة
بالجهل المركب كما في غيرهما ثم لان كلا من التصور والتصديق انما يكتسب من جنسه وتحقيق
معنى المجهول التصوري والتصديقي ان المعلوم كما ينقسم الى تصوري وتصديقي كذلك المجهول ينقسم
الى مجهول تصوري اي مجهول اذا ادرك كان ادراكه تصديقيا وانما عدل عن تعريفه

المشهور

حيث اختاره صاحب

المشهور وهو قولهم ترتيب امور معلومة في الذهن يتوسل بها الى تحصيل غيرها اختاره صاحب
المطالع الا انه بدل لفظ المعلوم بالحاصل وتبث زعمه تبعا لمن ادعى منه بان الاشكال الذي من صعوبة
قوم بانه لا يتناول التعريف بالفصل وحده والخاصة وحدها حتى زادوا التحصيل او فيه لبس من تلك
الصعوبة في شيء الى هذا التعريف لخروج التعريف بالمفرد كالفصل وحده والخاصة وحدها عنه
بناء على ان اجوبة الاشكالات التي اوردها الشارح بعضها غير تام وبعضها يفضي الى التكلف
او لان تعريف النظر بالترتيب المذكور انما هو على راي من زعم ان الفكر مغاير للانتقال والمقصود
لا القول به بل القول بانه مجموع الانتقالين كما هو مختار الاوائل وسيحققه وعن لفظ المعلوم الى
المعقول احترازا عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف وتنبيها على ان الفكر انما يجري في المعقولات الكلية
لا في الجزئيات فانها لا تكون كاسبة ولا مكتسبة وفيه ان الجزئي الخ قد يكون معقولا محضا اذا كان
مجردا كالمعقول لا يختص بالامور الكلية على انه يوهم انه جار في كل معقول وليس بمعقول وان
كثيرا من الحكماء قالوا بحصول الجزئي في العقل وان الجزئي انما لا يكون كاسبا للتصور اصلا كليا او جزئيا
واما في اكتساب التصديق فقد يكون له مدخل ابتداء او واسطة حيث يقع موضوعا لصغرى الشكل الاول كما سيجيء في رعاية
للنتيجة وفيه انها انما تحسن لو كانت المعاني تجيء لو تركيب على مجيئها اقتضت ذلك وقد عرفت
ما فيه من الايهام مع مخالفة القوم من غير فائدة وترك رعاية المقابلة والمراد بالملاحظة هو التوجه
نحو المعلوم بالقصد والاختيار كما ينبه عليه السياق وهو قوله قد يقع فيه الخطأ سهوا وقيد فيه ما لو
وهو قوله لتحصيل المجهول فانها لا تكون الا لما هو حاصل بالاختيار فلا ينتقض بالحدس لانه ليس
بقصد النفس واختياره والا لكان فكرا واعلم ان الواجب على تحصيل النظريات بالفكر
اولا ان يتصور مطلوبه ويلاحظ معلوماته ان ايا منها تناسب مطلوبه فان الشيء انما يكتسب
بما يناسبه كما قدمناه وثانيا ان يستعلم عن نفسه انه باي وجه يحصل المطلوب من تلك المعلومات
المسماة بالمبادي فينتقل منها اليه ثانيا وتحقيقه ما قاله الحكماء واتفقوا عليه من انه لا بد
في تحصيل المجهول من المعلوم من الانتقالين احدهما من المطلوب الى المبادي والثاني بالعكس
والحركة الاولى منهما حاصلة عندهما والثانية ههنا وقيل بالعكس على ان الرفعة للمطالب وبالجملة
الترتيب لازم للثاني لكنهم اختلفوا فذهب المحققون الى ان العقل المتوسط بين المعلومات
والمجهولات في التحصيل هو مجموع الانتقالين فهو الفكر واما الترتيب فهو لازم له لواسطة كالتعمق الاحق
الجزء الثاني وذهب المتأخرون الى ان الفكر هو ذلك الترتيب الحاصل عند الانتقال للانسان لواسطة
الثاني لان حصول المطلوب من مباديه يدور عليه وجودا وعدما واما الانتقالان فهما خارجان المنطق منه

[illegible]